محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عـدد 09

*** تاريخ الاجتماع:** يوم الاثنين 19 ماي 2025

*** جدول الأعمال:**

- مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية (عدد 23-2023)،
- النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة (عدد 54-2024)،
- النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (عدد 59-2024).

*** الحضور:**

- الحاضرون: 09
- المعتذرون: 01
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 29

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و20 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 13 و50 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الاثنين 19 ماي 2025 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 23-2023 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، وللنظر في إطار إبداء الرأي في مقترحي قانونين يتعلق الأول بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة ويتعلق الثاني بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وفي بداية هذه الجلسة التي حضرها بالإضافة إلى أعضاء اللجنة عدد هام من غير أعضائها ومن جهة المبادرة، ذكّر أعضاء مكتب اللجنة بمسار الجلسات التي تم عقدها منذ الانطلاق في دراسة مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، وما انبثق عنها من قرارات .

وأشاروا إلى الاتصالات بمصالح رئاسة الحكومة بهدف التنسيق بخصوص عقد جلسات استماع للوزراء الذين لهم علاقة بمقترح القانون، مبيّنين أن هذه الاتصالات والمشاورات متواصلة لتحديد المواعيد لوضع هذه المبادرة على طاولة الدرس والنقاش في إطار من التكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية .

كما أكد مكتب اللجنة الحرص منذ البداية على إيلاء هذه المبادرة التشريعية الأهمية اللازمة من منطلق المسؤولية والسعي إلى ضمان نجاحها لتصبح قانونا قابلا للتطبيق يتم بمقتضاه إنقاذ شريحة هامة عانت تبعات البطالة والتهميش لسنوات عديدة رغم حصولها على شهائد جامعية.

وأفاد ممثلو جهة المبادرة أنّ الحق في التشغيل لمن طالت بطالتهم من حاملي الشهائد العليا هو من أهم المطالب التي قامت عليها **ثورة 17 ديسمبر** تحت شعار **"شغل حرية كرامة وطنية"** في حين أنّه وبعد حوالي عقد ونصف ورغم تعاقب الحكومات وتتاليها، لم تتم الاستجابة لهذا المطلب الاجتماعي لتعلاّت واهية مقابل جملة من الوعود الوهمية.

وأضافوا أنّ هذا المطلب هو حق دستوري استنادا إلى ما ورد في توطئة دستور 25 جويلية 2022 وعملا بأحكام الفصول 13 و18 و46 والتي تقر بأنّ العمل حق لكل مواطن وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف، كما تحرص على تنمية قدرات الشباب وتمكينه من

المساهمة بصفة فاعلة في التنمية الشاملة وتوفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع.

وفي هذا الإطار، أفاد ممثلو جهة المبادرة أنه تم سن مقترح هذا القانون الذي يهدف إلى سنّ أحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم الذين من بينهم من بقي عاطلا عن العمل لمدة تفوق 20 سنة، وذلك لغاية إنصاف هذه الفئة وإنهاء معاناتها وفق معايير موضوعية، مؤكدين على أن الانتداب يجب أن يتم على دفعات لمدة لا تتجاوز 03 سنوات مع أهمية التأهيل والتكوين لضمان نجاعة وجودة العمل في الخطط التي سيتم انتدابهم فيها.

وخلال النقاش، أجمع النواب المتدخلون على الأهمية التي تكتسيها هذه المبادرة التشريعية مشيرين إلى أنّها في تمام الانسجام مع ما نشهده خلال هذه المرحلة من تركيز على الجوانب الاجتماعية وذلك في إطار تكريس مقومات بناء الدولة الاجتماعية التي ما فتئ يؤكد على إرسائها السيد رئيس الجمهورية في كل المناسبات.

واعتبروا أنّ هذه المبادرة استحقاق شرعي لا بُد أن تلتزم به هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة، مؤكدين على ضرورة المضي قدما في دراستها وتوسيع الاستشارة بشأنها خاصة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على غرار وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة. كما أشاروا إلى إمكانية تنظيم يوم دراسي برلماني حول سياسة الدولة في مجال التشغيل، بما يمكّن من مزيد الاطلاع على سياسة الدولة في التشغيل واستراتيجيتها للمرحلة القادمة ومن الوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون إمكانية انتداب هذه الفئة من المعطلين، بالإضافة إلى تمكين النواب من الإحصائيات الدقيقة بخصوص عدد من المؤشرات وخاصة فيما يتعلق بالعدد الحقيقي لخريجي التعليم العالي الذين طالت بطالتهم.

واقترحوا في هذا الصدد التعجيل بإنشاء منصة رقمية تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني لتحديد عدد المعنيين في إطار احترام مبادئ الشفافية، وذلك لإعداد خطة لانتدابهم على دفعات ولما لا البدء بدفعة أولى منهم السنة المقبلة خاصة وأن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني صرّح مؤخرا أن الانتدابات في الوظيفة العمومية ستفوق 20 ألف انتداب خلال سنة 2026.

وأكدّوا على ضرورة إعداد مقترح قانون قابل للتنفيذ على أرض الواقع تجنبا لكل ما يمكن أن يمس من مصداقية النواب من جهة، وكذلك تجنبا لما آل إليه القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت

2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي، الذي بقي مجرد حبر على ورق، من جهة أخرى.

كما ثمن عدد من النواب العمل الذي قامت به اللجنة سابقا والمساعي التي لازالت تبذلها في سبيل الدفع بهذه المبادرة التشريعية نحو الأمام معتبرين أنها ستكون الحل الذي انتظرته عديد العائلات التونسية لسنوات والذي سيكون له وقع اجتماعي هام في كافة أنحاء الجمهورية ولاسيما المناطق الداخلية التي تكاد تغيب فيها تماما مشاريع القطاع الخاص ذات القدرة التشغيلية العالية، إضافة إلى غياب مراكز التكوين ذات الجودة والتي تفتح آفاقا تشغيلية في هذه المناطق.

من جهة أخرى، أكد عدد من النواب ضرورة سنّ إجراءات أخرى بالتوازي مع هذا المقترح لإنصاف الفئة التي لن تتمكن من الانتفاع بالإدماج بمقتضى هذه المبادرة على غرار الأولوية في إسناد الأراضي الفلاحية الدولية، وإسناد قروض دون فوائض والتقليص من الضمانات وتحسين ظروف العاملين في القطاع الخاص من خلال تمكينهم من عقود تحفظ لهم حقوقهم ومقومات العيش الكريم، ومنح امتيازات استثنائية للانتداب في القطاع الخاص وفتح آفاق تشغيلية أخرى خاصة في ظل الوضع المالي الصعب الذي تعيشه المالية العمومية، مؤكّدين على ضرورة الحرص على جودة الكفاءات التي سيتم إدماجها لضمان المردودية في العمل وعلى أهمية إعداد استراتيجية شاملة وناجعة للتشغيل وتحيين منظومة التوجيه الجامعي لتتلاءم مع متطلبات سوق الشغل الحالية.

وبخصوص بعض فصول هذا المقترح، أكد بعض النواب على ضرورة التعمق في شروط الترشح والمقاييس المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالسن والانخراط في الصناديق الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى ضرورة توضيح آليات التقاعد لهذه الفئة.

ومن جهتهم، أكد ممثلو جهة المبادرة على ضرورة تسريع سنّ هذا القانون لإنهاء معاناة خريجي الجامعات التونسية الذين أصبح أغلبهم غير قادر حتى على بعث مشاريع خاصة في ظل تعقيدات شروط الحصول على القروض الاستثمارية، مما أدى إلى التوجه نحو آليات التشغيل الهش وهو ما يتعارض مع أحكام الدستور. وفي هذا الصدد، شدّدوا على ضرورة إنصاف هذه الفئة في أقرب الآجال على غرار ما تم سنه بخصوص عمال الحضائر وأعوان البستنة والمعلمين والأساتذة النواب.

وبيّنوا أنّ دور النواب التشريعي في هذه المرحلة يجب أن يرتكز على ضمان الاستقرار الاجتماعي بالتركيز على المسائل الاجتماعية للفئات التي عانت الكثير، مشيرين إلى أن مسار التنمية والاقتصاد يجب أن يرتكز على منوال تنمية اجتماعي بالأساس.

وفي إطار المساعي المتواصلة لتطوير نص مقترح القانون، تلقت اللجنة أثناء الجلسة بعض المقترحات التعديلية لنصوص عدد من الفصول في صيغة ورقية تقدمت بها جهة المبادرة على أن تتم دراستها والبت في تبنيها من عدمه في اجتماعات لاحقة قريبة.

وفي ختام جلستها، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح هذا القانون على أن يتم التواصل من جديد مع الوظيفة التنفيذية والتنسيق معها لتحديد مواعيد لجلسات استماع في الغرض واستكمال النقاش حوله مع كل الجهات المتداخلة فيه ثم الشروع في دراسته فصلا فصلا.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 23-2023 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، وتأجيل النظر في إطار إبداء الرأي في مقترح القانون المتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة ومقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى جلسة لاحقة.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
صابر الجلاصي	**صالح السالمي**